

الدرس الرابع: اقتراب الثقافة السياسية

- أهداف الدرس:

- التعرف على الفكرة المحورية لاقتراب الثقافة السياسية، وعلى أهم التساؤلات والافتراضات التي يطرحها هذا الاقتراب، مع بيان المقصود بالثقافة السياسية، وتحديد الاستمرارية والتغير فيها، وتبيان أنماط التوجهات والثقافات السياسية، وتصنيفها في هذا الاقتراب، وأخيرا تقييم اقتراب الثقافة السياسية.

- أسئلة الدرس:

- ما هي الفكرة المحورية لاقتراب الثقافة السياسية؟
- ما هي تساؤلات وافتراضات اقتراب الثقافة السياسية؟
- ما المقصود بالثقافة السياسية ؟
- كيف تكون الاستمرارية والتغير في الثقافة السياسية؟
- ما هي أنماط التوجهات السياسية؟
- ما هي أنماط الثقافات السياسية ؟
- ما هو تصنيف اقتراب الثقافة السياسية؟
- ما هو تقييم اقتراب الثقافة السياسية ؟

- عناصر الدرس:

- 1- الفكرة المحورية لاقتراب الثقافة السياسية
- 2- تساؤلات وافتراضات اقتراب الثقافة السياسية
- 3- تعريف الثقافة السياسية
- 4- الاستمرارية والتغير في الثقافة السياسية
- 5- أنماط التوجهات السياسية
- 6- أنماط الثقافات السياسية
- 7- تصنيف اقتراب الثقافة السياسية
- 8- تقييم اقتراب الثقافة السياسية

تمهيد:

يعيش الفرد ضمن مجتمع يتأثر به ويؤثر فيه بعلاقة تلازمية، ويحكمه نظام سياسي يعبر عن مطالبه ويكسبه حقوق وواجبات تجعله يحس بالمسؤولية تجاه النظام السياسي،

فسلوكيات الفرد هو تعبير عن أفكار وقيم تنشئتهم الاجتماعية المشتركة بين أفراد هذا المجتمع، ولهذه السلوكيات آثارا وأبعادا سياسية تؤثر في سلوكهم، فتجعلهم إما يقبلون استمرار هذا النظام، وإما يرفضونه ويدفعونه للتغيير، ومع تراكم هذه الأبعاد السياسية وتجسيدها، يمكن أن تؤلف ثقافة فرعية عن الثقافة العامة للمجتمع، خاصة بالمجال السياسي، تدعى بالثقافة السياسية، إن عملية فهم وتحديد ملامح الثقافة السياسية لدى المجتمعات، يشكل أولوية مهمة للمجتمعات، ذلك أن هذه العملية تلعب دورا أساسيا في إمطة الغموض الذي يكتنف هذه العملية، وكذا التعرف على أهم المعوقات التي تعيق تحقيقها.

1- الفكرة المحورية لاقترب الثقافة السياسية: جوهر هذا الاقتراب مبني على افتراض وجود علاقة ارتباطية بين الثقافة السياسية والواقع السياسي، إذ يرى أنصار هذا الاقتراب أن السلوك السياسي ما هو -أولا وقبل كل شيء- إلا وليدا للثقافة السياسية، وبالتالي إذا أردنا أن نفهم النظام السياسي فعلينا أولا أن نفهم الثقافة السياسية باعتبارها المتغير المستقل، أي إذا أراد الباحث أن يفهم واقع سياسي أو نظام سياسي ما، فما عليه إلا أن يفهم الثقافة السياسية، باعتبارها متغير مستقل والسلوك السياسي متغير تابع. كما أن هناك ارتباط عضوي بين الثقافة السياسية والتنشئة السياسية، لدرجة أن اعتبرت الأولى وليدة للثانية، واعتبر "جابريل الموند" التنشئة السياسية بأنها: "عملية استقرار الثقافة السياسية، ومحصلتها النهائية هي مجموعة من الاتجاهات والمعارف والقيم والمستويات والمشاعر نحو النظام السياسي وأدواره المختلفة، والتنشئة السياسية تتباين من مجتمع إلى آخر، وطالما أن هذه الأخيرة هي متباينة من مجتمع إلى آخر وأن الثقافة السياسية هي نتاج التنشئة، فالثقافات تتباين، وتباين الثقافات يؤدي إلى تباين السلوك السياسي.

2- تساؤلات وافتراضات اقتراب الثقافة السياسية: لقد طرح أنصار اقتراب الثقافة السياسية مجموعة من التساؤلات تمثلت في: طبيعة احتكاك الأفراد أو المواطنين مع بعضهم البعض داخل المجتمع الواحد؟ وحول مدى تكيف الأفراد مع البنية المعيارية الخاصة بالمجتمع الذي ينتمون إليه؟ وعلى أي أساس يكتسب الأفراد غالبية قيم ورموز وتوجهات الحياة السياسية العامة السائدة في بلدانهم، وبالتالي كيف تتشكل مختلف الاتجاهات السياسية لدى المواطنين؟ وعلى أي أساس تتحدد علاقة الفرد بالنظام السياسي؟ وما هي العوامل المؤثرة في الثقافة السياسية، وبالتالي ما هي العوامل التي تؤثر على ثبات أو تغير الثقافة

السياسية؟ وما هي العناصر التحليلية المتحكمة في صياغة الأنماط المختلفة للثقافات السياسية؟ وما هو التصنيف الأنسب والأكثر تبريرا لواقع المجتمعات والدول والذي يمكن أن تندرج في إطاره مختلف أنماط الثقافات السياسية؟ وبالتالي كيف يمكن تحقيق التنمية السياسية بناء على تلك الأنماط المختلفة للثقافات السياسية؟ وما هو معيار التمييز بين المجتمعات كإضافة أو قيمة مقارنة بين المجتمعات والدول؟ وبالتالي ما هو أحسن نموذج تتموي مثالي عبر العالم؟.

وللإجابة على هذه التساؤلات، صاغ أنصار هذا الاقتراب مجموعة من الافتراضات، جاءت في شكل مجموعة من التعريفات والتصنيفات والعناصر التحليلية المترابطة فيما بينها منطقيا، وذلك على النحو الآتي:

3- تعريف الثقافة السياسية: الثقافة السياسية كما عرفها 'جابريل أموند': "هي مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة، وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي". وما ستشف من خلال هذا التعريف أن به جانبين، جانب متعلق بالتوجهات والاتجاهات صوب النظام ككل، وجانب متعلق بالتوجهات والاتجاهات صوب الفرد نفسه ودوره في النظام السياسي، أي مدى مشاركته من عدمها في الحياة السياسية. والتوجه Orientation كامن ودفين في النفس البشرية، ويؤثر على الاتجاه ومن ثم على السلوك، والتوجه هو ما يترسب في نفس الفرد منذ صغره إلى أن يكبر، أما الاتجاه Attitude ما هو إلا التوجه وقد تحدد وظهر، فالإتجاه وليد التوجه، والاتجاه يسبق السلوك ويرتبط بموقف معين.

4- الاستمرارية والتغير في الثقافة السياسية: الثقافة السياسية متغيرة، ولكنها تتغير بشكل تدريجي وبطيء مع مرور الزمن، كذلك الثقافة السياسية هي نتاج التاريخ الجمعي للشعوب والمجتمعات وتراكم خيرات المجتمع، (أي خبرة الأفراد في النظام السياسي)، ومع ذلك أثبتت التجربة الواقعية والتي شملت بعض المجتمعات، كالمجتمعات الصناعية المتقدمة والمجتمعات الشيوعية، والدول الآسيوية، أن ظاهرة التغير في الثقافة السياسية يمكن لها أن تأتي أحيانا بوثيرة سريعة نسبيا، وذلك استجابة لسرعة التغير في الظروف والخبرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مثلما هو الحال بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة، أو قد تعرف نوع من الاستقرار والثبات أحيانا أخرى، وذلك في حالة ما إذا طغت عليها القيم

القومية والدينية والثقافية التقليدية على غيرها من القيم الأخرى كالقيم الإيديولوجية أو الديمقراطية، مثلما هو الحال بالنسبة لبعض الدول الآسيوية كالصين أو الهند، حيث يرى "لوشيان باي" أن هذه الدول تمتلك أنماط تحديثية خاصة بها.

5- أنماط التوجهات السياسية: قام كل من 'جابريل آلموند' و'سيدني فيرب' بتطوير هذا الاقتراب، مستندين في ذلك على ما قدمه كل من 'تالكوت بارسونز' Talcott Parsons و "إدوارد شيلز Edward Shills، وقد درسا هذين الأخيرين باعتبارهما من علماء الاجتماع السياسي. مفهوم التوجهات بصفة عامة (أي لم يقتصر على التوجهات السياسية)، ورأوا أن التوجهات كمفهوم تتضمن مجموعة من العناصر التحليلية، وهي الإدراك، العاطفة، والتقييم، وما نعنيه بالمكون الإدراكي هو الفهم والعلم، ومصدره الحواس، وإن لم يدرك الفرد ما تمكن من بناء موقف عاطفي؛ كذلك الخطأ في الإدراك يقود إلى الخطأ في التقييم، والمكون العاطفي هو عبارة عن تلك المشاعر الداخلية والموقف العاطفي مما تم إدراكه، وأما المكون التقييمي، فهو الاختيار أو السلوك الذي سيسلكه الفرد بناء عن الموقف الإدراكي والعاطفي.

ومن هذا المنطلق، قام كل من "الموند" و"فيرب" بالتمييز بين ثلاثة أنماط من التوجهات السياسية، وهي:

أ- التوجه الإدراكي: أي مدى معرفة الفرد عن النظام السياسي بصفة عامة، وكذا عن أدواره التي تقوم بها مؤسسات الدولة، كذلك معرفة من الأشخاص الذين يشغلون تلك الأدوار، ومعرفة مدخلات ومخرجات النظام.

ب- التوجه العاطفي: وهو ذلك التوجه المتعلق بمشاعر الفرد تجاه النظام السياسي، سواء حب أو كره النظام أو الموالاتة والشعور بالانتماء، وبعبارة أخرى هو ذلك الشعور المتحقق من خلال الإدراك.

ج- التوجه التقييمي: هو عبارة عن تلك الأحكام والآراء التي يصدرها الأفراد عن النظام السياسي، والحكم يتم من خلال الإدراك والمشاعر سواء بالسلب أو بالإيجاب.

6- أنماط الثقافات السياسية: لم يهتم - كما ذكرنا - كل من "الموند" و"فيرب" بالتوجهات صوب النظام السياسي فقط، وإنما اهتموا أيضا بالتوجهات السياسية نحو الذات (أي دور الفرد في النظام السياسي)، وهذا ما يفسر حركية الفرد وسلوكه، و على هذا

الأساس ميز كل من "جابريل ألموند" و"سيدني فيربا" بين ثلاثة أنماط من الثقافة السياسية، والتي نتجه من خلالها من التقليدية إلى المعاصرة، وهذه الثقافات هي:

أ- الثقافة السياسية الرعوية أو الضحلة أو الضيقة: Parochial Political Culture

ومن سمات هذه الثقافة هي غياب الأدوار السياسية المتميزة، وغياب التخصص، ووجود تداخل في الوظائف، ويتواجد هذا النوع من الثقافات في المجتمعات التقليدية كالعشائر، حيث نجد فيها أن شيخ القبيلة يمارس أدوار عديدة، فهو الحاكم والقائد العسكري، والقاضي وأحيانا المشرع...، على عكس المجتمعات الحديثة التي نجد بها تمايز واضح في الأدوار والتخصصات. وتوجهات الأفراد صوب النظام السياسي في هذا النوع من الثقافات ليست على درجة كبيرة، فالعلاقة بين الحاكم والمحكوم تصل إلى أبعد ما يمكن أن تصل إليه من سوء إدراك الفرد عن الحاكم، إلى درجة أن توصف بأن هناك فجوة شاسعة بينهما قد تصل في كثير من الأحيان إلى غاية تأليه الحاكم، وبعبارة أخرى فإن حاجة الفرد إلى الحاكم قد لا تكون كبيرة، فهناك غياب لتوقعات الأفراد بأن النظام سيكون مستجيبا لطلباتهم ومطالبهم، وبالتالي فهم ينظرون إلى أدوارهم تجاه النظام السياسي بصورة سلبية، لأنهم يدركون أنهم غير مؤثرين فيه وبالتالي فإن نظرة الفرد أو المواطن لدوره في هذا النوع من الثقافات تكون في حدها الأدنى.

ب- ثقافة الخضوع Subject Political Culture: تتسم بدرجة عالية من

توجهات الأفراد صوب النظام السياسي، وتتسم بدرجة دنيا من توجه الفرد نحو نفسه (دور سلبي)، بمعنى أن هناك درجة عالية من توجهات الأفراد صوب النظام السياسي ولكن في شق المخرجات فقط، فالأفراد في ثقافة الخضوع على درجة عالية من الاهتمام بالنظام السياسي، لكنهم يدركون في الوقت ذاته أن مجموع القرارات السياسية الصادرة عن النظام السياسي تؤثر في حياتهم اليومية، ولكنهم مع ذلك ليس بمقدورهم فعل أي شيء حيال ذلك، وهذا هو الخضوع، أي أن الفرد ينظر إلى نفسه بأنه غير قادر على التأثير في النظام السياسي، ومن هنا نجد أن هذا الأخير تنتج عنه مخرجات في شكل قرارات وسياسات يهتم بها الأفراد، لكن دون وجود في المقابل مدخلات من قبل الأفراد، لذا فالنظام يدخل المدخلات التي يراها.

ج- ثقافة المشاركة The Participating Political Culture: تتسم بدرجة

عالية من توجهات الأفراد صوب النظام، ودرجة عالية من توجهاتهم نحو أنفسهم، فالأفراد

على درجة عالية من المعرفة والاهتمام بالنظام السياسي في كلياته وجزئياته، كما هنالك شعور لدى المواطن بالقدرة على المشاركة والتأثير في النظام السياسي (أي في جانب المدخلات)، فالمشاركة هنا تكون في حدها الأقصى.

7- تصنيف اقتراب الثقافة السياسية: حسب "الموند" و"فيرا" تعتبر كل المجتمعات خليط بين الأنواع الثلاثة السابقة معاً، والنسب هي التي تميز بين تلك المجتمعات، فليس هناك مجتمع يتسم بثقافة المشاركة البحتة أو الخضوع البحتة، كما لا يوجد مجتمع يتسم بالثقافة الضيقة البحتة. أي أن الثقافة السياسية ليست موحدة Uniforme أو متجانسة Homogene وقد أفاد هذا التقسيم لأنماط الثقافة في إمكانية قياس التنمية السياسية، ويأتي هذا التصنيف في شكل خط متواتر وليس في شكل ثنائيات، ويعزي ذلك أساساً إلى قوة الإطار المفاهيمي والتميز لاقتراب الثقافة السياسية.

فقد أدخل كل من "الموند" و"فيرا" مجموعة من المفاهيم، مثل الثقافة السياسية، التنشئة السياسية، أيضاً قدم هذا الاقتراب تعريفاً إجرائياً للثقافة المدنية، ومن المعروف أن التعريف الإجرائي العملي Operational Definition يسهل عملية القياس، وفضلاً على أن هذا التعريف الإجرائي قد أعطانا إمكانية المقارنة بين مستويات التنمية السياسية فإن له قيمة مقارنة عالية، إذ يشكل إضافة هامة لأنه أعطى إمكانية المقارنة بين المجتمعات، وإمكانية المقارنة في المجتمع الواحد عبر فترات زمنية متتالية، وبالتالي يندرج هذا الاقتراب ضمن التصنيفات المرتبة (أي أن النماذج الثلاث التي طورها كل من "الموند" و"فيرا" تعد من التصنيفات المرتبة Typologies)، ذلك على عكس الثنائيات Dichotomie والتي تدخل في إطار التصنيفات غير المرتبة Taxonomie والتي يمكن وصفها بأنها مضللة ومخادعة misleading كونها تتطوي على عيب أساسي، ألا وهو كونها لا توضح الفروق بشكل جيد، ومن هنا جاءت مجموعة من المشاكل المفاهيمية التي ارتبطت بها، لأن هذه الثنائيات تقع على طرفي نقيض، لذا فهناك غموض في توضيح كيفية الانتقال من طرف إلى آخر، كذلك فهي تناقض الواقع، حيث يرى "الموند" أن كل المجتمعات في الواقع العملي تعد خليطاً بين التقليدية والحداثة غير أن بعض المجتمعات يغلب عليها الطابع والبعض الآخر يغلب عليها الطابع الحداثي.

***** مفهوم التنمية السياسية:** إن التنمية السياسية من منظور أنصار الثقافة السياسية، عبارة عن عملية تتضمن حركة من وضع يتسم بغلبة الثقافة الضيقة وثقافة

الخضوع نحو وضع يتسم بغلبة ثقافة المشاركة، وهذا لا يتأتى إلا من خلال الصراع الجدلي (شد وجذب) بين القوى التقليدية والمعاصرة، والذي يولد قوة التغيير الاجتماعي والتي تتجه بالثقافة السياسية نحو مزيد من التنمية السياسية، للوصول إلى المزيج المطلوب ألا وهو "الثقافة المدنية".

***** مفهوم الثقافة المدنية:** هي عبارة عن خليط معين من الثقافات السابقة بنسب معينة، وفي محاولة منهما للتوصل إلى الثقافة السياسية المثلى، درس كل من "الموند" و"فيربا"، خمس مجتمعات دراسة تطبيقية وهي الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا، والمكسيك، وتوصلوا إلى ما أطلقوا عليه بالثقافة المدنية، وهي عبارة عن خليط من ثقافة الخضوع والضلعة والمشاركة، وأفضل مجتمع يمثل هذا الخليط، هو الولايات المتحدة الأمريكية، ثم تليه بريطانيا، لأن الثقافة المدنية في هذين المجتمعين تغلب عليها توجهات المشاركة، وهي ثقافة تتسم بالاعتدال لأنها تحتفظ بقدر من التوازن بين القدرة الحكومية وقدرة الاستجابة لمطالب الأفراد في المجتمع، كذلك التوازن بين الرضا والانقسام، أي بين قدرة تأثير المواطن من عدمها (أي قوته وسلبيته).

إذن الثقافة المدنية هي عبارة عن مزيج من الثقافات النموذجية الثلاث، وقد وضع كل من (آلموند وفيربا) نوعا مثاليا من الثقافة المدنية، إذ يمثل نمط مثالي من المزيج المكون من التوجهات الضلعة، والخضوع، والمشاركة، وهو تغلب عليه ثقافة المشاركة + نسبة أقل من ثقافة الخضوع + نسبة أقل بكثير من الثقافة الضيقة.

وبناء على ما سبق، فإن مفهوم الثقافة المدنية وكذا التفاوت في التنمية بين المجتمعات، ينعكس بدوره على حرية الاختيار السياسي في عملية صنع القرار، فالمجتمعات التي يسود فيها نمط الثقافة الرعوية وثقافة الخضوع على حساب الثقافة المشاركة، تتسم بسلطة هرمية مركزية حيث يكون فيها الدور المركزي للقائد السياسي والمجموعة الصغيرة المحيطة به، وبالتالي تكون له سلطة واسعة في اتخاذ القرارات السياسية، ومنه فالمبادرة تأتي من قبل القيادة المركزية، والقائد يتوقع دائما تأييدا واسعا من قبل أفراد المجتمع فيما يذهب إليه من قرارات سياسية، أما المجتمعات التي يسود فيها نمط الثقافة المشاركة على حساب ثقافة الخضوع والثقافة الرعوية، فتتسم فيها القرارات السياسية بأنها

تكون مبنية على وجود إجماع قومي قائم على الحوار بين مختلف الفئات الاجتماعية، كما تتسم تلك القرارات بأسلوب التشاور المكثف والذي يتوصل من خلاله إلى بناء إجماع عام بين النخبة السياسية حول مضمون تلك القرارات.

8- تقييم اقتراب الثقافة السياسية: لقد أفادت دراسة قدمها كل من "أبرافانيل" Abravanil و"هيوز" Hious حول وجود ارتباط وثيق بين التغيرات في الاتجاهات والتغيرات في السياسة على المدى القصير، وبالتالي فإن الفرد أو المواطن هو الذي يستجيب للسلوك الحكومي وليس العكس، وبناء على هذا وبالرغم من القيمة المقارنة العالية للتعريف الإجرائي للثقافة السياسية، ولإدخال مفهوم الثقافة المدنية حيث شكل أداة بارزة ومفيدة في قياس مستوى التنمية السياسية في وبين المجتمعات، تظل هناك مشكلة موجودة في اقتراب الثقافة السياسية منذ البدايات الأولى لنشأته، حيث انطلق هذا الاقتراب من افتراض به شيء من الخطأ، وبالتالي فشل في الوصول إلى نظرية سليمة تماماً، فقد توقف أنصاره عند الحد الذي استعصى عليهم من خلاله فهم العلاقة بين السلوك السياسي والثقافة السياسية، بمعنى أيهما الأساس، أي أيهما المتغير المستقل وأيها المتغير التابع، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال ما يلي:

- أن هناك خطأ في منطق هذا الاقتراب، لأنه افترض أن الثقافة السياسية متغير مستقل والنظام السياسي متغير تابع، في حين أن الواقع على غير ذلك، فالعلاقة بين الثقافة السياسية والنظام السياسي، هي علاقة جدلية ودائرية (شد وجذب)، بمعنى أن النظام السياسي يتأثر بالثقافة السياسية، لكنه (أي النظام) عن طريق وسائل التنشئة يؤثر بدوره في الثقافة السياسية.

- تركيز هذا الاقتراب يكمن في جانب مدخلات النظام (مطالب) التي تتأثر بثقافة المجتمع وأهم جانب المخرجات، فلم يذكر ما هي المخرجات التي تعود لتؤثر في المخرجات، وتعبير آخر يركز على محددات السلوك السياسي وليس السلوك نفسه، وما لم يتم ربط العلاقة بين الثقافة والسلوك بشكل دقيق يوضح كيفية التأثير المتبادل بينهما (العلاقة الدائرية) يصعب الوصول إلى نظرية ذات قدرة تفسيرية وتنبؤية مقبولة.

- المراجع:

- إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، ط1، عمان، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998.

- بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، أصول منهجية البحث في علم السياسة، ط1، الجزائر، دار جسور للنشر والتوزيع، 2014.
- جابر سعيد عوض، النظم السياسية المقارنة (النظرية والتطبيق)، القاهرة، مصر، مطبعة العشري، دون سنة.
- طه حميد حسن العنبيكي، ونرجس حسين زاير العقابي، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، ط1، العراق: دار أوما، 2015.
- محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة (قضايا منهجية ومداخل نظرية)، ط2، بنغازي، ليبيا، منشورات جامعة قار يونس، 1998.
- محمد شريف فتحي، محاضرات في مقياس ابستمولوجيا السياسة المقارنة، جامعة الجزائر3، سنة (2018).